المحور الثالث: التحديات التي يواجهها النظام المصرفي الجزائري

تمهيد:

رغم أهمية الإصلاحات سالفة الذكر في المحور السابق، إلا أن الواقع العملي أثبت وجود جملة من التحديات الداخلية والخارجية، التي عانت منها بيئة العمل المصرفي في الجزائر، وتقسم هذه التحديات إلى قسمين: تحديات داخلية وأخرى خارجية. وفي هذا السياق، يهدف هذا المحور إلى تسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري، ناهيك عن عرض أهم ملامح تطور النشاط المصرفي.

أولا – التحديات التي يوجهها النظام المصرفي الجزائري:

يواجه القطاع المصرفي الجزائري جملة من التحديات الداخلية والخارجية، والتي اضطرت هذا القطاع إلى تطوير نشاطه، وذلك بغرض تكييف واقعه مع واقع الصناعة المصرفية العالمية وكذا مواكبة التحديات التي تفرضها المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة في مجال العمل المصرفي.

I. الجهاز المصرفي الجزائري والتحديات الداخلية:

تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية عدة تحديات داخلية، والتي تشمل مختلف الجوانب الهيكلية والوظيفية والبشرية وحتى التكنولوجية منها، والتي سنتطرق إليها تباعا فيما يلي:

1) صغر حجم رأس مال البنوك الجزائرية:

على الرغم من التطور الحاصل في رؤوس أموال البنوك الجزائرية بإصدار السلطات النقدية للنظام رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر2018، والذي يهدف إلى تحديد الحد الأدنى للرأسمال الذي يجب أن توفره البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر عند تأسيسها. حيث يجب على المؤسسة المصرفية أو المالية أن تكون في شكل شركة مساهمة خاضعة للقانون الجزائري وأن تمتلك عند تأسيسها رأس مال محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل عشرين مليار دينار (20.000.000.000 د. ج) بالنسبة للبنوك. و6 ملايير وخمس مئة مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية (6.500.000.000 د. ج)

إلا أن البنوك الجزائرية لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية وهو ما يوضحه الشكل رقم (03-01) ويثير تحدي صغر الحجم مشاكل مالية لهذه البنوك كما يحد من قدراتها التنافسية. وعلى سبيل المثال عند تحليل التوزيع النسبي لموجودات القطاع المصرفي العربي، نجد أن البنوك الإماراتية تستحوذ على الحصة الأكبر، والتي بلغت في نهاية عام 2021 على نسبة 22.4 % من موجودات القطاع المصرفي العربي، تليها البنوك السعودية بحصة سوقية بلغت 21.7 %،

الشكل رقم (03-01): التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من حيث إجمالي الموجودات في نهاية عام 2021

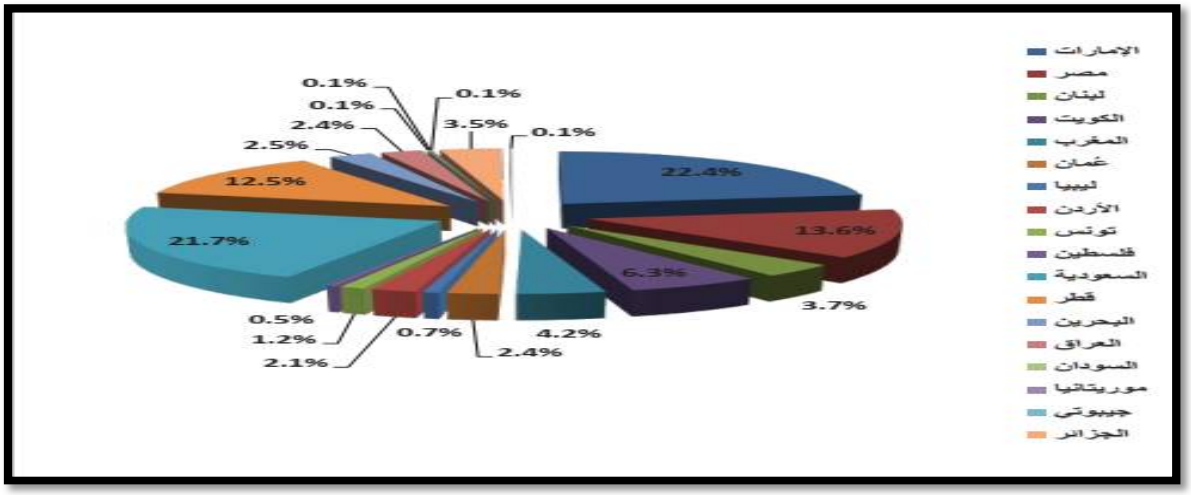

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لسنة 2022، ص: 64.

. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاونالخليجي)، فقد استحوذت البنوك المصرية على ما نسبته 13.6

% من إجمالي موجودات القطاع المصرفي تلتها البنوك المغربية بما نسبته 4.2 % ثم البنوك اللبنانية بنسبة 3.7 %، أما إجمالي موجودات البنوك الجزائرية مجتمعة فقدرت ب3.5 % من إجمالي القطاع المصرفي العربي رغم أن الاقتصاد الجزائري يشكل نسبة 8.4 في المئة من الاقتصاد العربي، ويدل هذا الأمر على وجوب مواكبة القطاع المصرفي في الجزائر أهمية وحجم الاقتصاد الجزائري.

2. التركز المصرفي:

يقصد بالتركز البنكي هيمنة بعض البنوك على أغلب النشاطات المصرفية المقدمة وعلى عمليات التمويل وكذا أصول القطاع المصرفي في اقتصاد ما، وفي الجزائر يشكل التركز المصرفي الميزة الأساسية للجهاز المصرفي، حيث تمتلك البنوك العمومية حوالي 90 %من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي كما تسيطر على نشاط منح القروض وجمع الودائع، وقد أثر وجود هذا النوع من الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للبنوك على استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير. وعلى الرغم من تخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العمومي ما زال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، وهذا ما أثر سلبا على المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية وانعكس على أداء البنوك وعلى تطوير الصناعة والسوق المصرفية في الجزائر.

الشكل رقم (03-02): تطور مؤشرات إجمالي الودائع، إجمالي القروض وإجمالي الأصول للبنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير خلال الفترة (2002-2014) الوحدة: نسبة مئوية (%)

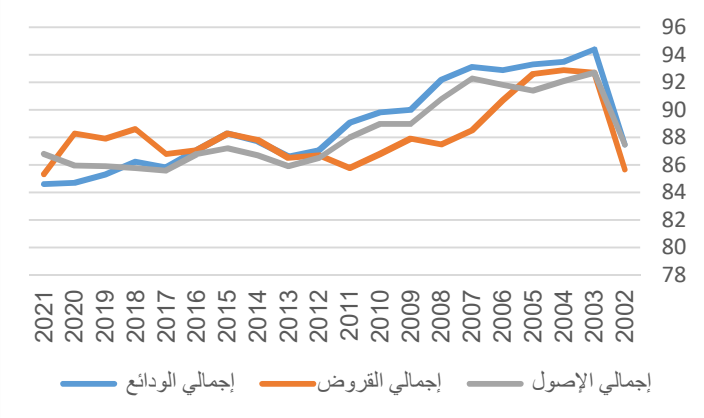

الشكل رقم (03-04): تطور مؤشرات إجمالي الودائع، إجمالي القروض وإجمالي الأصول للبنوك الخاصة خلال الفترة (2002-2014) الوحدة: نسبة مئوية (%)

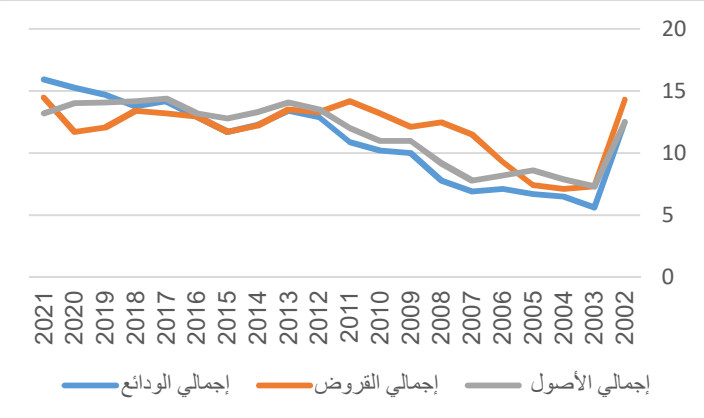

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الملحق رقم (01-II)

الشكل رقم (03-03): متوسط حصة البنوك العمومية مقارنة مع البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط من إجمالي الودائع خلال الفترة (2002-2021)

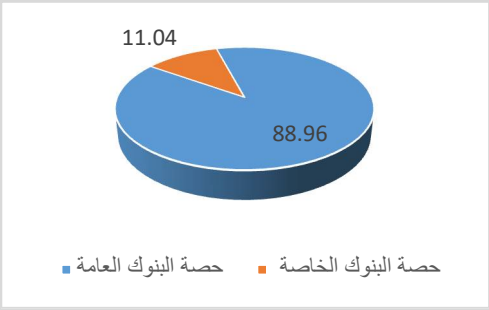

الشكل رقم (05-II): متوسط حصة البنوك العمومية مقارنة مع البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط من إجمالي القروض خلال الفترة (2002-2021)

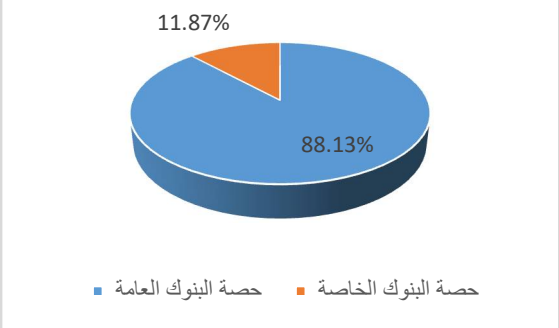

الشكل رقم (03-06): متوسط حصة البنوك العمومية مقارنة مع البنوك الخاصة من إجمالي القروض خلال الفترة (2002-2014)

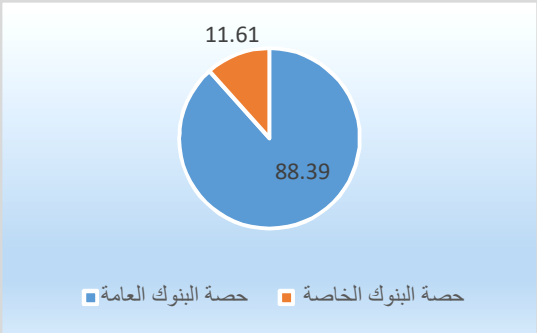

وهذا السياق، فإن الأشكال من رقم (**03-02**) إلى الشكل (**03-06**)، فهي تظهر: أن البنوك العمومية تسيطر على النشاط المصرفي من حيث المؤشرات الثلاثة إجمالي الودائع، إجمالي القروض وإجمالي الأصول. وفي هذا السياق، نذكر:

- استأثرت البنوك العمومية بما فيها صندوق التوفير بنشاط **جمع الموارد**، وعلى الرغم من انخفاض حصتها، بعد الارتفاع الذي شهدته سنة 2003 إلى نحو 94.4%، فإنه لم تنخفض حصتها عن 84.61% من حجم الموارد الملتقطة خلال الفترة (2002-2021) ويعزى ذلك إلى أن البنوك العمومية تعتبر صندوق لمدخرات القطاع العمومي بما فيه قطاع المحروقات. وبصفة عامة، نجد أن متوسط حصة البنوك العمومية من نشاط جمع الموارد خلال الفترة (2002-2021) بلغ 88.96% مقابل ما يعادل 11.04%، والتي تعبر عن حصة البنوك الخاصة بما فيها البنك المختلط، وذلك خلال نفس الفترة، حيث شهد تطور حصة هذه البنوك انخفاض سنة 2003 لتبلغ 6.5% مقابل 12.5% سنة 2002، ويعزى ذلك لتصفية بنكين خاصين اثنين، لتعاود الارتفاع غير أنه لم تزد حصة البنوك الخاصة عن 15.93% من حجم الموارد الملتقطة خلال الفترة (2002-2021) وذلك سنة 2021.
- استأثرت البنوك العمومية بنشاط **منح القروض**، حيث بلغ متوسط حصة هذه البنوك من هذا النشاط ما نسبته 88.13% خلال الفترة (2002-2021)، ويعزى ذلك إلى أن البنوك العمومية تعتبر المسؤول الأول عن ضمان تمويل استثمارات القطاع العمومي في مجالات عديدة منها: الطاقة والمياه. في حين بلغ متوسط حصة البنوك الخاصة من نشاط منح القروض ما نسبته 11.87% خلال نفس الفترة، ويعزى ذلك كون العملاء المقترضين من هذه البنوك ينتمون في غالبيتهم إلى القطاع الخاص.
- تستأثر البنوك العمومية بنسبة كبيرة **من إجمالي الأصول**، حيث نجد أن متوسط حصة هذه البنوك من إجمالي الأصول خلال الفترة (2002-2021) بلغ 88.39%، وهذا أمر منطقي في ظل سيطرة البنوك العمومية على نشاط منح القروض، والتي تعتبر أحد المكونات المهمة في محفظة الأصول المالية للبنوك. في حين بلغ متوسط حصة البنوك الخاصة من إجمالي الأصول ما نسبته 11.61% خلال نفس الفترة.

ومن خلال ما تقدم ذكره، نلاحظ سيطرة البنوك العمومية على الأنشطة المصرفية في السوق الجزائرية، وهذا من شأنه أن يقلص من المنافع المحتملة لظاهرة التحرير المصرفي التي تشهدها الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض، كما من شأن غياب منافسة حقيقية أن يقضي على الدافع نحو تطوير الخدمات المصرفية من حيث الجودة والتنوع.

3. مشكلة القروض المتعثرة:

يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من مشكلة كبيرة في هذا الجانب، حيث أنه أمام السياسات الاقراضية للتوسعية التي انتهجتها البنوك الجزائرية لضمان تمويل المؤسسات العمومية من أجل استمراريتها دون مراعاة الجدوى الاقتصادية لتلك القروض (حسن أداء المؤسسات، كفاءة المشروعات الممولة)، وهو ما أدى بفقدان البنوك التجارية المقدرة على تسيير واسترجاع تلك القروض. وفي هذا السياق، يشير الشكل رقم (**03-07**) إلى تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي مجموع القروض القائمة في المحفظة المالية لبنوك القطاع المصرفي الجزائري

الشكل رقم (03-07): نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2021)

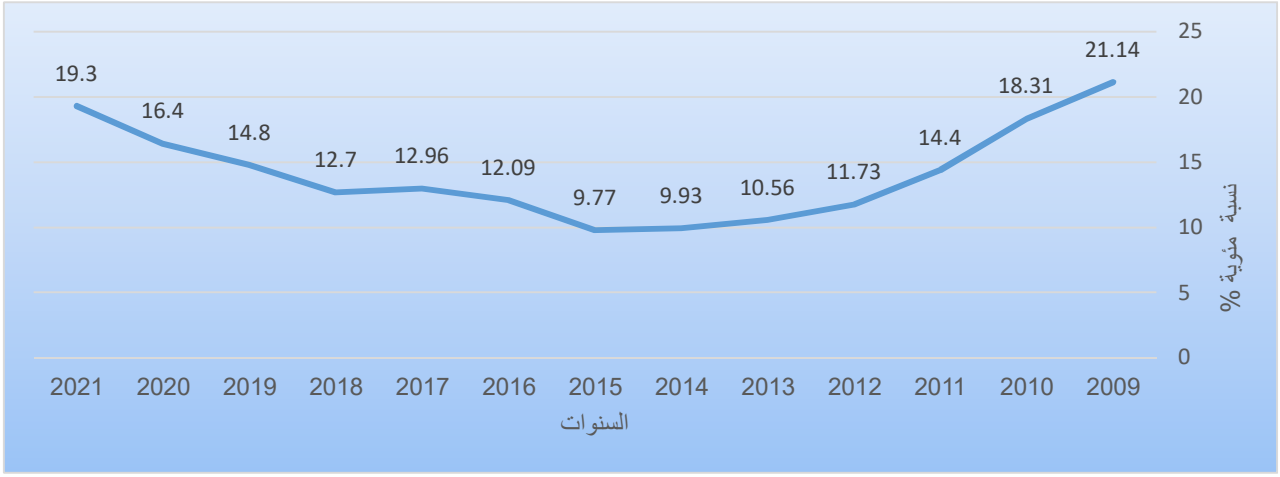

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS?locations=DZ

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام لنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الكلية في الجهاز المصرفي الجزائري قد اتخذ اتجاها تنازليا بشكل عام خلال السنوات من 2009إلى 2015 حيث انخفضت تدريجيا من 21.10 % سنة 2009 إلى 9.77 % سنة 2015 وهي مستحقات غير ناجعة قديمة نسبيا خاصة بالبنوك العمومية في حين تبقى معدلات المستحقات غير الناجعة للبنوك الخاصة منخفضة نسبيا وصلت إلى 4.8 %سنة 2013 و 5.1 %سنة 2014.ويعود السبب في ذلك إلى القرار الصادر سنة 2009 لمسح ديون الفلاحين لدى البنوك والمقدرة ب 40 مليار دينار جزائري لكن بعد سنة 2016 عاودت الارتفاع لتصل إلى حدود 19.3 % سنة 2021 . وذلك راجع أساسا إلى تحويل التسجيل المحاسبي للقروض المقدمة في إطار برامج دعم وتشغيل الشباب من قروض جارية إلى قروض غير محصلة، والتي ساهمت في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة بالبنوك العمومية بنسبة 78 %في 2017. كما يرجع ارتفاع معدل المستحقات غير المحصلة إلى ضعف الضمانات العينية المحصلة لقاء هذه القروض، وتدل مشكلة القروض المتعثرة على وجود عدة نقائص تشمل: عدم احترام ضوابط العمل المصرفي فيما يتعلق بالسياسة الاقراضية، سواء ما تعلق بجمع المعلومات عن المقترضين، دراسة جدوى المشاريع الطالبة للقروض...الخ،

4. ضعف الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي:

تطرقت الدراسات العديدة إلى نسبة الكثافة المصرفية كمؤشر لقياس درجة وصول المعاملات والخدمات المالية إلى شرائح المجتمع المختلفة، ومن هذه الدراسات الدراسة التي قام بها كل من(Trivedi & Cameron) عام 1999، وعرفت باسمهما أي أنموذج (Trivedi & Cameron

الكثافة المصرفيّة = (عدد الفروع/عدد السكان) × 10000

لقد شملت الدراسة التي قام بها Trivedi Cameron & قياس نسبة الانتشار المصرفي، وقد احتسبت هذه النسبة على أساس عدد الفروع إلى عدد السكان الإجمالي أو عدد البالغين الذين اعمارهم خمسة عشر سنة فما فوق، وقيمته يجب أن تساوي واحد صحيح، ومعنى ذلك أن الانتشار المصرفي يكون في وضعه المثالي. أما إذا كان أكبر من الواحد الصحيح، فيدل على وجود انتشار كبير سواء للبنوك أو فروعها، وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما قد يشكل عبء كبيرا من حيث التكلفة على هذه البنوك وبالتالي انخفاض ربحيتها، وإذا كانت أقل من الواحد الصحيح فهناك انحراف سلبي أي أن انتشار المصارف غير كاف لتلبية الحاجة إليها بمعنى أن هناك شريحة من المجتمع لا تصل إليهم الخدمات المصرفية.

الجدول رقم (03-01): بنية الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة (2015-2021)

السنوات	بنية الجهاز المصرفي الجزائري			عدد الوكالات			وكالة واحدة لكل (عدد من السكان)	معدل الكثافة المصرفية
	البنوك العامة	البنوك الخاصة	المؤسسات المالية	البنوك العامة	البنوك الخاصة	المؤسسات المالية	المجموع	
2008	06	14	06	1058	243	-	1301	26400	0,38
2009	06	14	06	1072	252	-	1324	26700	0,37
2010	06	14	06	1077	290	-	1367	26300	0,38
2011	06	14	07	1083	343	_	1426	25500	0,39
2012	06	14	09	1091	301	86	1478	25370	0,39
2013	06	14	09	1094	315	87	1499	25600	0,39
2014	06	14	09	1113	325	87	1525	25630	0.39
2015	06	14	09	1123	346	88	1557	25660	0.389
2016	06	14	09	1134	356	87	1577	26189	0.38
2017	06	14	09	1142	359	94	1595	26309	0.38
2018	06	14	08	1155	370	92	1617	26560	0.37
2019	06	14	08	1172	379	91	1642	26817	0.37
2020	06	14	08	1185	390	96	1671	26944	0.37

2021	06	13	08	1202	401	97	1700	26438	0.37

ويظهر الجدول أن متوسط معدل الانتشار المصرفي خلال الفترة (2004-2021) بلغ 38% (أي 0.38) أقل من الواحد وهذا معناه أن هناك انحراف سلبي بمعني أن هناك شريحة من المواطنين لا تصل إليهم الخدمات المصرفية، وهذا ما يعيق تطور العمل المصرفي في الجزائر ويحد من قدرته الاستيعابية للمدخرات ومجالات الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

5. **ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي:**

يحتاج الجهاز المصرفي إلى وجود سوق نقدية منظمة ومتطورة يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، وتتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد. وتقاس درجة نمو السوق النقدية بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع.

تعتبر السوق النقدية الجزائرية [1]سوق ضيقة فهو يختزل في مجرد كونه سوق للسندات الخزينة القابلة للتفاوض ذو نشاط محدود مما لا يساعده في امتصاص فائض السيولة كما تتميز بانعدام شبكة الوسطاء وهذا ما فرض على بنك الجزائر أن يكون المكلف الرئيسي بعملية الوساطة وهو ما يحد من فعالية المنافسة بين الوسطاء لتنشيط السوق .

في حين يعتبر السوق المالي سوق الادخار (الائتمان طويل الأجل) سو ق غير نشط حيث يعتمد السوق المالي النشط على وجود مؤسسات مالية متنوعة لا تعود ملكيتها فقط للدولة بل على مؤسسات خاصة ذات أداء جيد وذلك لامتصاص أكبر جزء من الادخارات وضخها نحو من هم بالحاجة إليها. لكن السوق المالية في الجزائر لا تتمتع بمناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات وتداول الأوراق المالية بشكل كاف كسوق موازية للسوق النقدي، ويقتصر نشاط البنوك الجزائرية في السوق المالية على الوساطة لأن القانون المصرفي يمنع تداول أسهمها وبذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل مع هذه السوق.

6. **عدم كفاءة القطاع المصرفي:**

يتضح عدم كفاءة على 3 مستويات:

على المستوى المالي: تقاس فعالية المنظومة المصرفية بتكلفة الخدمات التي تقدمها والمعلومات التي تضعها في متناول العملاء، وتفتقر البنوك الجزائرية إلى هذا النوع من الفعالية، ويعزي ذلك إلى:

- غياب منافسة حقيقة في السوق المصرفية في ظل الاعتماد على وضعية الاحتكار التي ما زال النظام الاقتصادي يكفلها لهذه المنظومة.
- عدم اعتماد البنوك الجزائرية على مراكز البحث والتطوير، وهذا ما يخفض من قدرتها التنافسية في ظل ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.

على المستوى الاقتصادي: يتسم أين نظام مصرفي بالكفاءة إذا كان بإمكانه توزيع الأموال المتاحة على شروط الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن الملاءمة بين احتياجات السيولة وتحقيق العائد والربحية، وهما القضيتان اللتان لا تزال البنوك الجزائرية تعاني من أسباب تتعلق بسياسة تعبئة الودائع وتوزيع الائتمان. ، وتشير نسبة اجمالي القروض إلى إجمالي الودائع (2009-2018) إلى مستويات كبيرة من السيولة الفائضة، لكن هناك تحسنا في هذه النسبة، والتي بلغت 91.3٪ في نهاية عام 2018بعدما كانت في حدود 56.14 % سنة 2011 وكذا قيمة النقد المتداول خارج البنوك التي قفزت من 485.5 مليار دينار سنة 2009 إلى 4926.8 مليار دينار جزائري سنة 2018 أي (تضاعفت بمقدار 10.27 مرة).

على مستوى ا لتسييري:

يمكننا التمييز في عدم الكفاءة على مستوى تسيير النظام المصرفي الجزائري في النقاط التالية:

- نقص الإطارات البشرية ذات الكفاءة:

[1] ظهرت السوق النقدية الجزائرية بشكل فعلي ابتداء من 18 جوان 1989 كمكان لتبادل رؤوس الأموال بشكل قصير. يبلغ حاليا عدد المشاركين في السوق النقدية الموسعة ما بين المصارف 41 مشاركا: 19 بنكا تجاريا؛ 08 مؤسسات مالية؛ 01 مؤسسة مالية متخصصة؛ 12 مؤسسة مالية غير بنكية (معظمها من المستثمرين المؤسسيين وشركات التأمين).

- ضعف أدوات تقييم وقياس المخاطرة:

II. الجهاز المصرفي الجزائري والتحديات الخارجية:

تشمل التحديات على المستوى الخارجي المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي تشهدها البيئة المصرفية الحديثة، والتي يعتبر الجهاز المصرفي الجزائري جزء من مكوناتها كما يتأثر بمتغيراتها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على قدرة البنوك الجزائرية على أداء وظائفها، والتي في مقدمتها الإسهام في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد:

ويمكن أن نذكر أهم هذه التحديات فيما يلي:

1.عولمة الخدمات المصرفية والمالية:

إن استكمال ترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والالتزام بها خاصة فيما يتعلق بتحرير الخدمات المالية والمصرفية يجعل المنظومة المصرفية الجزائرية أمام واقع جديد تفرضه هذه المستجدات والتطورات، والتي يكون لها التأثير المباشر وغير المباشر على العمل المصرفي وواقع البنوك ا، فعلى الصعيد الإيجابي فمن المتوقع أن تتأثر البنوك بما يلي:

- زيادة كفاءة وفعالية الجهاز المصرفي خاصة مع مبدأ التحرير التدريجي، ففي ظل السوق المصرفية المفتوحة تزداد حدة المنافسة وهذا ما يدفع كل بنك إلى السعي لتقديم أفضل الخدمات وأجودها وبالتالي تزداد كفاءة الجهاز المصرفي، كما أن تعزيز الإفصاح المالي عن المؤسسات والخدمات المالية يعتبر أحد أهم العناصر الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الميدان المالي ومن ثمة توزيعه على المشروعات التنموية.
- توفير المزيد من الخدمات البنكية للعملاء، ذلك أن التحرير المصرفي ينوع ويطور الأدوات المصرفية كما يحسن في أساليب العمل في المجال المصرفي وهذا كله ينعكس على مصلحة العميل ويوفر احتياجاته من الخدمات.

وبالرغم من الآثار الايجابية المشار إليها إلى أن عولمة وتحرير الخدمات المالية والمصرفية من المتوقع أن ينتج عنها العديد من التحديات نشير إلى البعض منها:

- أن البنوك الجزائرية ستتأثر بالمنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يتجاوز رأس مالها الدخل الوطني للجزائر فما بالك برؤوس أموال البنوك الجزائرية وتطور خدماتها وجودتها وتنوع قدرتها التسويقية مما يتيح لها كسب واحتكار السوق عكس البنوك الجزائرية التي ستخسر جزءا كبيرا من سوقها المحلية.
- قيام البنوك الأجنبية بتركيز جهودها في الخدمات والقطاعات المربحة فقط، وهذا يؤثر على باقي القطاعات كما أن هذه البنوك قد تنتهج خطط عمل والتي قد تكون متناقضة مع خطط وأهداف السياسة العامة للدولة.[1]
- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية يضعف من قدرة البنوك المحلية على الاستمرار، ذلك أن حدة المنافسة سيؤدي إلى خروج بعض البنوك- ذات الكفاءة المتدنية -والتي تقدم خدمات غبر تنافسية مقارنة -من السوق المصرفي وإفلاسها، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة في الجهاز البنكي، وهذا الأمر يدفع بالمودعين إلى سحب ودائعهم من البنوك مما يؤثر على الاستقرار المصرفي والاقتصادي ككل.

إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ستضع البنوك الجزائرية أمام تحديات كبيرة، تحتم عليها الاستعداد الجيد للاستجابة لمقتضيات هذا التحرير من خلال العمل على:

- تعديل القوانين الخاصة بالبنوك والائتمان بما يتماشى والتطورات العالمية.
- تطوير وتنويع الأدوات المصرفية.
- زيادة دور الأجهزة الرقابية في قطاع البنوك.
- تنمية الموارد البشرية وذلك برفع كفاءة العاملين بالبنوك بما يتماشى مع متطلبات مرحلة التحرر.

2. تحديات تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

[1] فمثلا: إذا كان هدف البنوك الأجنبية هو زيادة حجم إقراضها لمختلف القطاعات الاقتصادية فإن هذا سيولد المزيد من الضغوط التضخمية الأمر الذي يتعارض مع رغبة الدولة في التحكم في نسب الت ضخم وبالمقابل فقد تكون سياسة البنوك الأجنبية هي التخفيض من نشاطها التمويلي محليا وزيادة استثمار جزء من ودائعها في الخارج من أجل زيادة المكاسب وهو الأمر الذي بدوره سيؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وهذا يضر بالسوق المحلي.

لقد تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات في الوقت الراهن لتصبح بمثابة تحدي حقيقي لكافة البنوك العالمية من خلال ما يلي:

- ✓ التأثير على وضع القيود والإجراءات الحمائية.
- ✓ التأثير على نوعية الخدمات وطرق تقديمها.
- ✓ التأثير على هامش الربح.

إن ضعف الرقابة المصرفية الناتج عن ضعف التكنلوجيا المصرفية أدى إلى انتشار ظاهرة الفساد في القطاع المصرفي، والتي برزت في شكل تحويلات غير مشروعة للأموال (تبييض الأموال)، ومس هذا الفساد البنوك الخاصة كبنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري

لهذا يحتاج الجهاز المصرفي الجزائري إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حيث يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية..

3. الالتزام بالاتفاقيات الدولية:

تأخر النظام المصرفي الجزائري في تطبيق اتفاقية بازل 1و2 حيث بدأ تطبيق بازل 1 [1]سنة 1994 من خلال التعليمة رقم 94-74 الصادرة عن بنك الجزائر في 29 نوفمبر 1994 أين طلب هذا الأخير من البنوك الالتزام بنسبة دنيا من رأس مالها إلى أصولها المرجحة بأوزان المخاطر الائتمان مساوية لنسبة 8 % بالتدريج مع نهاية عام 1999 .

وبعد ما أسفرته عليه الأزمة المالية للسنة 2008 وإصدار اللجنة لاتفاقية بازل (3) أعلن بنك الجزائر عن تاريخ تنفيذ اتفاقية بازل(2)وبعض محاور اتفاقية بازل (3)بشكل صريح وفق قانون منشور وهو النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر وحسب المادة (02) منه يجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام بصفة مستمرة وعلى أساس فردي أو مجمع بمعامل أدنى للملاءة قدرة 9.5 من أموالها الخاصة القانونية، من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، من جهة أخر، وذلك كما يلي:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{مجموع التعرضات المرجحة للمخاطر}(\text{مخاطر القرض+مخاطر التشغيلية+مخاطر السوق})} \geqslant 9,5\ \%$$

وقد ساهمت التوجهات الجديدة نحو اعتماد بعض محاور اتفاقية بازل (03) إلى:

- تأثر عوائد البنوك الجزائرية سلبيا؛
- تقلص فوائض السيولة مما أدى ببنك الجزائر إلى خفض معدل الاحتياطي الاجباري سنة 2016

لكنه ساهم أيضا في حماية البنوك الجزائرية وبالخصوص البنوك العمومية من الصدمات الخارجية ومخاطر تراجع إيرادات الجباية البترولية وارتفاع نسبة القروض المتعثرة الناتجة عن تراجع حجم القروض المعاد شراؤها من قبل الخزينة العمومية، والتي تعتبر كقروض متعثرة ومعدومة يستحيل على البنوك استرجاعها (قروض للقطاع العمومي)، وعليه، يبقى القطاع المصرفي الجزائري صلب رغم بعض نقاط الضعف الذي تتخلله (تنوع مصادر التمويل، اندماج في سوق رأس المال تنويع الخدمات التواجد في الخارج) ...

أسئلة للمراجعة:

[1] تم اصدارة اتفاقية بازل الأولى سنة 1988.